ان تكون مبهمة اورد عليه ان ابهام النكرة هو المقتضي لعدم صحة الابتداء بها
فكيف يكون مسوغا اجيب بان المراد مقصود ابهامها وقصد الابهام من
جملة مقاصد البلغا فاذا وجد في كلامهم نكرة مبتدا بها ولم يظهر لها مسوغ
جعل المسوغ قصد الابهام قوله مرسغة بين رساغه المرسغة على صيغة
اسم المفعول التميمة التي تعلق على الرسغ مخافة البلا والموت او نفاعه بالابتدا
وبيه المشاهد و بين رساغه خبر والارساغ جمع رسغ وهو ما بين الكوع
والكرسوع وعصم بفتح العين والسين اي يبس في الرسغ وزيغ و ينبغي ان يطلب
والا ونبا حيوان معروف قوله وليس الخ حاجة اليه مع كاف التمثيل في قوله
كعند زيد نمرة و يمكن ان يقال اشار بالكاف الى بقية امثلة الانواع الذي ذكرت في
النظم هنا وبهذه الجملة الى بقية الانواع التي تتفق معها الفايدة قوله
والاصل في الاخبار ان توخر اشار بذلك الى ان الخبر في نفسه ما التمييز التقديم والتا
خر والاصل منها التاخر من حيث هو بقطع النظر عن كونه واجبا او جايزا وباعتبار
ذلك يكون له ثلاثة احوال وجوب التقديم و وجوب التاخير وجوازهما وقد
اشار الى الجواز بقوله وجوز التقديم اذ لا ضرر والى وجوب التاخير بقوله فامنعه
الخ والى وجوب التقديم بقوله ونحو عندي درهم الخ قوله من حيث انه الخ حيثية
تعليل او تقييد وهو الظاهر و قوله لما هو له اي للمبتدا الذي هو خبر له قوله دال على
الحقيقة اي الذات على نفي مضاف اي صفة الحقيقة ويحتمل ان يراد بالحقيقة
الصفة ولا تقدير قوله اي على شيء من سبب او صفة من صفات سببه اي المتلبس
بضميره قوله ولما لم يبلغ درجتها الخ لا يخفى ما في هذا من القصور لان الغاية في التعليل
انها تتم ببيان سبب عدم بلوغه درجتها قال ابن قاسم ولعل السبب ان الخبر
لا يجب ان يتبع المبتدا في التعريف والتنكير ونحوهما ولا في اعرابه المتعدد بخلاف
الصفة بالنسبة لمنعوتها فانحطت رتبته عنها لذلك وكان الصواب حذف في قوله في وجوب
التاخير لا تقتضي به ان كلا منها واجب التاخير لانحطاط رتبة الخبر في ذلك احط

وانزل

وان ذلك غير صحيح في نفسه وغير ملايم لما بعده فتدبر قوله وجوزوا
التقديم اي لم يمنعوه وليس المراد بالجواز استواء الطرفين لما علمت من ان التاخير
هو الاصل قوله في ذلك اشار به الى خبر المبتدا قوله حيث اذ يحصل التقديم
ضرر الخ هذا يقتضي ان اذ تعليلية وان المعنى وجوزوا التقديم لانه لا ضرر في ذلك
ويحتمل ان تكون ظرفية اي حين لا ضرر قوله اي في التعريف والتنكير اشار به
الى ان المراد من الاولين عرفا ونكرا اسما مصدرين بمعنى التعريف والتنكير اشار به
الى ان المراد من الاولين عرفا ونكرا اسما مصدرين بمعنى التعريف والتنكير الثاني انهما
منصوبان بنزع الخافض وبيان ذلك مقصور على السماع فالاولى جعلهما منصو
بين على التمييز المحول عن المضاف والاصل حين يستويان عرفا ونكرا والمراد
باستوائهما في التعريف ان يستويا فيه مطلقا وان كان احدهما اعرف من الاخر
ولو كان الاعرف هو الخبر هذا ما عليه النحويون وذهب اهل المعاني الى تعيين
الاعرف للابتدا والمراد باستوائهما في التنكير ان يكون كل منهما نكرة محضة
او نكرة مسوغة كما يدل عليه قول الشارح وان لم يستويا نحو رجل صالح حاضر
وانظر هل يجري هنا الخلاف الاتي في الفاعل والمفعول ان حصل اللبس بتقديم المفعول
على الفاعل نحو ضرب موسى عيسى او لا الظاهر الجريان وقد يقال الاجزاء ويفرق
بان العامل ثم اقوى لانه لفظي واصل في العمل فيقتضي فاعله ومفعوله بالتقديم والتا
خير بخلافه هنا قوله عادمين بيان حال من الفاعل والمفعول ومعنى البيان كما يدل
عليه قول الشارح اي قرينة الخ ويحتمل ان يكون بمعنى المضاف مفعولا به
ذو بيان فتدبر قوله فهو صديقي وبه مثال الاستوا في التعريف ومثاله في
الجزء بغير حاله للاخبار [illegible] يختلف المعنى باختلاف الغرض فان المراد [illegible]
مجهول النسبة جعل خبرا عن الاخر قوله وافضل منه افضل مني مثال الاستوا
في التنكير [illegible] وهو كونها وصفا [illegible]
في محل المجرور ويختلف المعنى باختلاف الغرض [illegible] قوله [illegible]